



خلال افتتاح ديوانه في إشبيلية بحضور حشد من أبناء الدائرة الرابعة

الخنفور: احترام أحكام القضاء ضرورة.. وتلبية دعوة ولي الأمر واجبة



(تصوير: صالح محمد)

حشد كبير في افتتاح ديوان الخنفور



الخنفور في لحظة جماعية مع عدد من الحضور



سعد الخنفور مستقبلاً زوار ديوانه

- الشعب الكويتي مترابط سنته وشيعته وبدوه وحضره والحضور في ديواني خير دليل
- شطب بعض المرشحين لا يسرنا.. ونسبة الإقبال في الرابعة ستتجاوز الـ 45 في المئة

القضاء، مشدداً على أهمية احترام أحكام القضاء سواء كانت سلبية أو ايجابية لافتاً إلى أن تلبية دعوة ولي الأمر واجبة ومن حضر ليشترك بالانتخابات كفر الله خيرك ومن لم يحضر هذا شأنه ونحترم وجهة نظره. وأشار إلى أن التجمعات في ساحة الإرادة تعبر عن إرادة الشعب ونحترمها وتقديرها وفي نهاية المطاف لهم وجهة نظر. مؤكداً أنه من الناس الذين يرفضون الخروج إلى ساحة الإرادة لأنه يوجد ديموقراطية ويستور رابط ما بين الحاكم والمحكوم.

وتوقع أن يكون المجلس المقبل مجلس تنمية ومجلس مشرع لقوانين التنمية التي توقفت منذ مدة طويلة مشيراً إلى أنه سيتبنى بالمجلس المقبل بناء المستشفيات وحل المشاكل الإسكانية وإسقاط فوائد القروض وزيادة القرض الإسكاني من 70-100 ألف دينار كويتي بلا فائدة.

كتب فارس العبدان

أكد مرشح الدائرة الرابعة سعد الخنفور أن الترابيط الاسري والاجتماعي والود والمحبة ما بين الشعب الكويتي هو من تاريخ هذا الشعب الذي جبل على هذه العادات الطيبة مشيراً إلى أن هذا الحضور في ديوانه اكبر دليل على ذلك.

وأوضح الخنفور خلال افتتاح ديوانه مساء اسس الاول، في إشبيلية بحضور عدد من أبناء الدائرة الرابعة أن الشعب الكويتي مترابط ترابط اسري في سنته وشيعته وبدوه وحضره وعليه لدعوة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد متوقفاً أن تتجاوز نسبة الانتخابات للقبلة 45 في المئة في الدائرة الرابعة.

وحول شطب بعض المرشحين قال «هذا الشطب لا يسرنا جميعاً ولكن في النهاية يجب أن نحترم رغبة

- نرفض الخروج إلى ساحة الإرادة لوجود دستور ورابط بين الحاكم والمحكوم
- بناء المستشفيات وحل المشاكل الإسكانية وإسقاط فوائد القروض على رأس أولوياتي

أكد أن الدستور هو حصن الكويت المنيع ضد التقلبات الموزير: دعوات التظاهر سلاح بالمرجعي الفتنة والطائفية

المكررة، التي تعكس صورة سلبية عن الكويت أمام العالم أجمع. وقال إن كافة المواد التي يروج المؤرّمون بأنها قيدت في الدستور عدلت أكثر من مرة لتوائم التطورات الحالية. مشيراً إلى ذلك بالتعديلات التي أجريت على القانون رقم 61 لسنة 2007 وهو قانون الرئاسي والسويع. وتعديلات قانون 16 لسنة 1960 وهو قانون الجزاء لإلغاء قانون الحبس احتياطياً، وتعديلات قانون الجنسية الكويتية وما أجري على مرسوم 15 لسنة 1959 والذي كانت بعض مواد تعارض مع الدستور والآن أصبحت متوافقة وموابة للتغييرات.

■ المرأة جزء مهم بالمجتمع ومحاولات تهميشها ستبوء بالفشل

وحصنها الحصين ضد التقلبات، مشيداً بحكمة صاحب السمو أمير البلاد. وأضاف أن هناك العديد من المتريصين بالدستور، وهم يحملون أجندات خارجية تهدف إلى تقليص الحريات العامة، ومنح فئات ادواراً غير متناسبة مما يهدد لصراع سطوي لا محدود، ودعا المواطنين الشرفاء إلى عدم الانجرار وراء دعوات التظاهر



مدير الموزير

■ مهمتي القضاء على الفساد ودعم التعليم والصحة والبدون

الجزء لا يتجزأ من الحراك السياسي فهي تؤثر وتثائر بما يحدث من حولها ويجب أن تأخذ نور اكبر للمشاركة في الحياة السياسية، ولدينا برنامج كامل لزيادة هذا الدور في المستقبل القريب، وبين أن التمسك بمجمل الدستور الحالي والسعي إلى الاستقرار هو طوق النجاة للأفلات من أعاصير الفرقة والاختلاف، موضحاً أن دستور 62 هو سور الكويت المنيع

أكد مرشح الدائرة الرابعة بدر الموزير أنه سيتبنى عدة قضايا أساسية حال وصوله إلى مجلس الأمة منها البدون وقضية المرأة والصحة والفساد والتعليم وخطة التنمية، مبيناً أن الجميع يتخلط لحكومة قاعة ومجلس متعاون يساعدان الكويت على الرقي والاستقرار.

وأضاف الموزير أن هناك أهمية لتطبيق قانون ينظم كشف الأمانة المالية وتضارب المصالح واستقلالية القضاء وتجزيم للناس بالوحدة الوطنية. وأشار أن مرسوم الصوت الواحد سيقر مجلس أمة قعلاً لتنمعه عفاهه بالأمانة والصديق وتعمل لما فيه خير ومصلحة الكويت.

وأكد أن قضية البدون من اولوياتي القصوى في حال وصولي قاعة عبدالله السالم وإن أصبح لأحد أن يساومني عليها ولدي العديد من الاقتراحات والقوانين لحل تلك الأزمة نهائياً في إطار القانون والدستور. وأوضح الموزير أن حل هذه

الحكومة مطالبة بتنقيف المجتمع وإيصال رسائل بالالتفاف حول القيادة السياسية الجاسر: تقسيم الكويت إلى فئات وطوائف خطر



ياسر الجاسر

قال مرشح الدائرة الثالثة ياسر الجاسر بأن الكويت ستعود إلى ما كانت عليه ذرة الخليج بفضل وحكمة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد وسمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد واهل الكويت الأوفياء الذين لا تنطوي عليهم ممارسات البعض الذين لا يعملون لمصلحة الكويت وانها بقدر العمل لمصالحهم.

وحذر الجاسر في تصريح صحافي من محاولات البعض إلى تقسيم الكويت إلى فئات وطوائف باعتباره خطراً على المجتمع الكويتي الذي جبل على المحبة والتآلف يشق أطراف لشعبه.

ولأن الصراع السياسي الدائر بين بعض فئات المجتمع وبعض النواب الذين عملوا على إبعاد هذه الصراعات لأنهم يعلمون بأنهم لا يستطيعون الوصول إلى كرسى البرلمان إلا عبر تقسيم المجتمع، مشيراً إلى أن الحكومة مطالبة بأن تعمل على تقييف المجتمع وإيصال رسائل بضرورة الالتفاف حول القيادة السياسية والعودة إلى ما كانت عليه الكويت بلد الأخوة والمحبة بين مختلف الأطياف.

أضاف الجاسر: إن مصالحي بعض النواب تضررت لعدم حصولهم على مشاريع حكومية فعملوا على خلق الفوضى وبث الفرقة من أجل تعطيل مسيرة الإصلاح والتنمية فقاموا بعمل التشججات التي تعاني منها البلاد حالياً وخلفوا الأزمات من أجل تعطيل الحياة البرلمانية في البلاد.

واستغرب الجاسر من عارضوا الترشح للانتخابات البرلمانية الحالية بحجة رفضهم مرسوم الضرورة تعديل تصويت الناخب إلى صوت واحد بدلاً من أربعة

للمرشحين المشطوبين حق التقدم بالطعون بوجرة: من لا يرى في نفسه الكفاءة التي تؤهله للنهوض بدوره السياسي فعليه الرحيل

الوطنية وهو الأمر الذي يشعل المرشحين ممن سيصلون إلى المجلس وكذلك الحكومة المقبلة، مبيته أن من لا يرى في نفسه الكفاءة التي تؤهله للنهوض بدوره السياسي فعليه الرحيل وفصح المجال أمام الجادين ممن يمكنون الخبرة والقدرة على القضاء الإداري وتقديم طعن في الإنجاز من خلال رؤية تتجه إلى خطط ومشاريع قابلة للتنفيذ. وأشادت بوجرة بصرح العدالة الكويتي، مؤكدة نزاهته، مشيرة إلى أن للمرشحين المشطوبين الحق بالتوجه إلى القضاء الإداري وتقديم طعن في القرار بما يسمح لهم بالترشح مرة أخرى، مبيته أن حق الطعون متاح للجميع وفقاً للقانون.

وصحة المواطنين وإحكام الرقابة الإدارية على السلع والمواد الغذائية ومراقبة معايير الجودة والصناعة. وأوضحت أنها ستعمل على إنشاء مدن صناعية جديدة صديقة للبيئة مع توفير مدن سكنية للعاملين فيها من فئة الشباب، ودعم مشروع ميناء مبارك الكبير وإنهائه بأسرع وقت كونه سينقل الكويت ثقلة اقتصادية كبيرة في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى دعم الاستثمار عن طريق المحفظة الوطنية للاستثمار لإعادة الثقة في سوق الكويت للأوراق المالية. وشددت على ضرورة أن يكون الجميع على مستوى المسؤولية



هنا بوجرة

تفعيل القوانين التي من شأنها الحفاظ على الصحة العامة

صحافي أنها تحمل منظومة أفكار فيما يخص الملف الصحي، داعية إلى تطوير كافة المنشآت الطبية القطاع العسكري من رجال الجيش أو الشرطة أو الحرس الوطني والإدارة العامة والإطفاء ودعمهم مادياً ومعنوياً والرفي ومستواهم الفكري والاجتماعي والاقتصادي باعتبارهم العين الساهرة على أمن وسلامة الوطن، مشيرة إلى ضرورة زيادة عكاشات الاستحقاق الخاصة لجميع العسكريين والعاملين بالإدارة العامة للإطفاء كل بحسب مدة خدمته وآخر راتب تقاضاه ورتبته دون التفرق بين أي منهم.

طالبات مرشحة الدائرة الثالثة هانا بوجرة بإعادة تأهيل الضباط والأفراد العاملين بالقطاع العسكري من رجال الجيش أو الشرطة أو الحرس الوطني والإدارة العامة والإطفاء ودعمهم مادياً ومعنوياً والرفي ومستواهم الفكري والاجتماعي والاقتصادي باعتبارهم العين الساهرة على أمن وسلامة الوطن، مشيرة إلى ضرورة زيادة عكاشات الاستحقاق الخاصة لجميع العسكريين والعاملين بالإدارة العامة للإطفاء كل بحسب مدة خدمته وآخر راتب تقاضاه ورتبته دون التفرق بين أي منهم.

وقالت بوجرة في تصريح

السبيعي: نتظر التنفيذ الفعلي لتوجيهات الأمير بحل الأزمة الإسكانية

أكد مرشح الدائرة الثالثة عبد الله عبد الحسن السبيعي أن الأمن الإسكاني يشكل ظاهرة خطيرة في دولة الكويت التي كانت تنبأها بتقديم الخدمات المتفجرة لمواطنيها من توفير وتعليم وإسكان وغيرها، مشيراً إلى أن الأرقام تكلف الخط البياني الخطير الذي اتت إليه الأمور بخصوص الملف الإسكاني حيث ارتفعت طلبات الإسكان من 85 طلباً في عام 1991 إلى ما يزيد على مئة ألف طلب إسكاني عام 2011 وهي نسبة أكبر من كبيرة في وقت قياسي لم يتجاوز العشرين عاماً. وأضاف السبيعي في تصريح له بأن هذا التدهور الحاد في الملف الإسكاني يثبت فشل الحكومات المتعاقبة على مواجاة المشكلة وتطهيرها في حدود مقبولة بحيث تركت المشكلة لتتفاقم وتكبر حتى أصبح من العسير حلها بسهولة على الرغم من الإمكانيات الكبيرة المتوفرة لذلك من فوائض مالية لدى الدولة.

وبين السبيعي بأن وزارة الإسكان يجب أن تعطي مساحة أكبر بكثير مما هو عليه الحال مع تقديم كل الدعم المادي لها لتقوم بتنفيذ المشاريع الإسكانية مع كل التسهيلات الممكنة للتخلص من البيروقراطية، مؤكداً على ضرورة تقديم كل التسهيلات والحوافز أيضاً للقطاع الخاص ليقوم بدوره الفاعل في حل هذه الأزمة والتي لا يمكن حلها دون جذب القطاع الخاص ومساعدته.

وأشار إلى أن هذه الخطوات ستساهم أيضاً بشكل غير مباشر في حل مشكلات اقتصادية واجتماعية أخرى من خلال إيجاد فرص عمل جديدة في القطاع الخاص، بالإضافة إلى استرجاع رؤوس الأموال الكويتية التي تستخدم في تنمية دول أخرى على المستوى الإقليمي والعالمي بدلاً من الاستفاد من هذه الأموال الوطنية للمصلحة الوطنية بنفس الأرباح والميزات بالنسبة لرجال الأعمال.